جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم : العلوم المالية و المحاسبة

شعبة مالية و محاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة : مالية و محاسبة التخصص: تدقيق محاسبي و مراقبة التسيير

تقييم و مراجعة المخزونات في المؤسسة الاقتصادية
دراسة حالة مجمع سوناطراك GNL1Z بأرزيو

مقدمة من طرف الطالب :

مومن ادريس

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا		أستاذ	
مقررا	عتو الشارف	أستاذ	
مناقشا		أستاذ	

السنة الجامعية: 2019 – 2020

التشكـــــــرات

الحمد لله الذي رزقنا من العلم ما لم نعلم

و قدرنا على انجاز هذا العمل المتواضع و عرفانا منا بجميل

من ساهموا من قريب أو بعيد في انجاز هذه المذكرة نتقدم بجزيل الشكر إلى

: الأستاذ المشرف عتو الشارف الذي لم يبخل علينا بنصائحه و توجيهاته القيمة .

إلى كل من ساعدنا في انجاز هذا العمل .

و نخص بالذكر أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة هذا العمل.

إهـــــــــــــــــــــــــداء

بسم الله الرحمن الرحيم

و صلى الله على صاحب الشفاعة سيدنا محمد النبي الكريم و على اله و صحبه أجمعين، و

من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين و بعد :

إلى من تدخر نفسا في تربيتي –أمي الحنون- .

إلى من تشققت يداه في سبيل رعايتي –أبي الصبور-

إلى إخوتي الأعزاء

داعية المولى أن يكلل بالنجاح و القبول من جانب أعضاء لجنة المناقشة.

فهـرس المحتويـات

العنوان	الصفحة
التشكرات	
فهرس المحتويات	
مقدمة	1
الفصل الأول : ادبيات نظرية حول المخزونات	
تمهيد	5
المبحث الأول : أساسيات حول المخزونات	5
المطلب الأول: مفهوم المخزونات	5
المطلب الثاني: أنواع المخزونات	6
المطلب الثالث: أهمية المخزونات	7
المبحث الثاني: وظيفة التخزين	9
المطلب الأول: مفهوم وظيفة التخزين	9
المطلب الثاني : مسؤوليات وظيفة التخزين	9
المطلب الثالث: علاقة إدارة التخزين بإدارة المحاسبة و إدارات أخرى	11
المبحث الثالث : تصنيف المخزونات	15
المطلب الأول : تصنيف المخزونات وفق طريقة (ABC) و 20/80	15
المطلب الثاني : التصنيف حسب دوران المخزون	16
المطلب الثالث : التصنيف حسب معدل دوران المادة	17
المطلب الرابع : تصنيف ويلسون wilson (الكمية الاقتصادية للطلب)	18
خلاصة الفصل	22
الفصل الثاني : المعلجة المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي	

تمهيد	24
المبحث الأول :النظام المحاسبي المالي	25
المطلب الأول : النظام المحاسبي المالي	25
المطلب الثاني :الاطار التصوري لنظام المحاسبة المالي.	26
المبحث الثاني :المعالجة المحاسبية للمخزونات.	29
المطلب الأول :مفهوم المعالجة المحاسبية.	29
المطلب الثالث : الجرد المستمر المطلب الثاني :الجرد الدوري.	32
المبحث الثالث : المعالجة المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي	37
المطلب الأول : المعالجة المحاسبية للبضائع و المواد الأولية	37
المطلب الثاني : المعالجة المحاسبية للمنتجات و الأغلفة .	40
المطلب الثالث :الإجراءات المتعلقة بتسجيل مصاريف نقل المخزونات.	46
خلاصة الفصل	50
خاتمة عامة	53
قائمة المراجع	
ملخص الدراسة	

مقدمة

شهد المحيط الاقتصادي للمؤسسات نتيجة التطور التكنولوجي الهائل و توجه اقتصاديات الدول نحو اقتصاد السوق و ظهور مفاهيم جديدة كالعولمة و ما شابه ذلك بالإضافة إلى التقنيات الحديثة في التسيير المالي و المحاسبي و كذا الاتصال و التواصل من جهة أخرى ، مما فرض عليها ضرورة مسايرة هذا التطور . و قد ساهمت كل هذه المتغيرات في تطور و تنوع المؤسسات من حيث الشكل و الحجم و العمليات التي تمارسها ضمن نشاطها الاستغلالي في ظل تزايد المنافسة ،مما أدى إلى وجوب إصلاحات مالية و اقتصادية و لعل أهمها النظام المحاسبي المالي الجديد.

و لقد اهتم النظام المحاسبي المالي الجديد بالمخزونات شأنه شأن المعايير المحاسبية الدولية التي أعطت اهتماما بالغا لموضوع المخزونات ، و ذلك لكون المخزونات عنصرا حساسا و مؤثرا على نشاط المؤسسة مهما كان نوعها، حيث تعتبر من الأصول المتداولة التي تحتفظ بها المؤسسة بغرض بيعها أو استخدامها في إنتاج السلع المعدة للبيع ، كما أن العمليات المحاسبية المتعلقة بالمخزونات كثيرة و متشبعة و أن أي خطأ أو سهو قد يؤدي إلى تغيير نتائج أصول المؤسسة.

لهذا تعتبر المخزونات بشكل عام (المخزونات و قيد التنفيذ) من أهم العناصر المستخدمة داخل المؤسسة الاقتصادية مهما كان مجال نشاطها. كما تعتبر العنصر السلعي في الأصول الجارية، و التي تعبر عن موضوع نشاط المؤسسة من خلال قسطها الأكبر.

أولا: الإشكالية

تكتسي المخزونات داخل المؤسسة أهمية كبيرة خاصة مع تطور أساليب التسيير في الوقت الراهن ،الأمر الذي يدفعنا إلى البحث و ابتكار طرق و أساليب لتقييمها و تسييرها، الأقل ما يمكن القول عنها أنها ايجابية و تقلل من الأخطاء، خاصة في العمليات المحاسبية. و عليه قمنا بطرح الإشكالية التالية :

في ظل تصنيفات المخزون و وظائفه، كيف يتم تقييم المخزونات و معالجتها في المؤسسة الاقتصادية ؟

و للإجابة على هذه الإشكالية المطروحة ، قمنا بوضع الأسئلة التالية :

- ما ذا نقصد بالمخزون ؟
- ما هي أهم تصنيفاته ؟
- ما هي العمليات المحاسبية ؟
- كيف يتم تقييم المخزونات ؟

ثانيا : الفرضيات

1 – تؤثر العمليات المحاسبية للمخزونات على النشاط التي تمارسه المؤسسة.

2 – تعتمد محاسبة المخزون بالدرجة الأولى على تصنيف المخزونات .

3 – إنجاح محاسبة المخزون داخل المؤسسة يتوقف على الحالة المالية و الاقتصادية للمؤسسة.

ثالثا : المنهج المستخدم

حتى نتمكن من الإلمام بكل ما هو متعلق بالمخزون، و كذا المعالجة المحاسبية للمخزونات ، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، و ذلك لجمع المعلومات و البيانات و وصفها حتى نستطيع التحكم في موضوع دراستنا .

رابعا : صعوبات الدراسة

واجهتنا خلال بحثنا هذا الصعوبات أهمها نقص المراجع، و المعلومات المرتبطة بموضوع الدراسة في المؤسسة محل الدراسة. و رغم ذلك حاولنا تجاوز هذه الصعوبات و الإحاطة بموضوع البحث.

الفصل الأول:

تمهيد :

تعتبر وظيفة التخزين وظيفة أساسية داخل المؤسسة لاستمرار النشاط كونها وسيط للمبادلات التجارية وتعتبر عنصر حساس و مؤثر على نشاط المؤسسة لأنها هي تعتبر الأصول المتداولة التي تحتفظ بها المؤسسة كما أنها ترتبط بالكثير بالعمليات المحاسبة لهذا اهتما النظام المحاسبي المالي بالمخزونات .

لهذا حاولنا في هذا الفصل إعطاء نظرة حول المخزونات ، و قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية حيث تناولنا في المبحث الأول أساسيات حول المخزونات و في المبحث الثاني وظيفية التخزين و في الثالث تصنيف المخزونات .

تناولنا في هذا االفصل لنتطلع على العمليات الحسابية المرتبطة للمخزونات .

المبحث الأول أساسيات حول المخزونات

المطلب الأول : مفهوم المخزونات

حسب ما جاء في النظام المحاسبي المالي فالمخزونات هي الأصول المحازة للبيها بحسب السعر العادي للنشاط، أو التي هي قيد الإنتاج لمثل هذا البيع ، أو في شكل مواد أولية أو لوازم من المقرر استهلاكها ضمن مسار الإنتاج أو تقديم الخدمات و تشمل المخزونات السلع المقتنات ، المحتازة لبيعها، بما في ذلك على سبيل المثال البضائع التي يشتريها بائع التجزئة و يجوزها لبيعها، أو الأراضي أو أي أملاك عقارية تتم حيازتها لغرض بيعها، كما تشمل المنتوجات التامة الصنع أو الأشغال قيد الإنجاز كمنتجات من المنشأة و تشمل على المواد الأولية و اللوازم الموجودة قيد الاستعمال في مسار الإنتاج.

و في حالة القيام بتقديم الخدمة فإن المخزونات تدرج ضمن كلفة الخدمة التي لم تقم المنشأة بإدراج المنتجات المطابقة لها في دفتر المحاسبة .[1]

2 - وحسب المعيار المحاسبي الدولي (IAS2) و هي :

عرف المعيار المحاسبي الدولي (IAS2) المخزونات بأنها من الأصول الجارية و مدة بقائها في المنشأة ، مهما طالت لا تتعدى اثنا عشر (12) شهرا (دورة استغلال) إذ تتحول إلى نقود و تجدد ، و هي حسب المعيار (02) من المعايير المحاسبية الدولية كل المخزونات ما عدا التي حظيت بمعيار خاص بها، مثل البناءات قيد الإنجاز المعيار (11) الوسائل المالية المعيار (39) ، الأصول البيولوجية العائدة للنشاط الفلاحي (المعيار 04)،.....الخ[2]

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد رقم 90،ص19.

[2] - stéphane brun, guide d'application des normes IAS /IFRS,alger : berti editions,2011,p109

و عليه فإن المخزونات حسب معيار (02) هي :[1]

- مخزونات تم الحصول عليها بهدف بيعها أثناء النشاط العادي.
- مخزونات الإنتاج قيد الإنجاز ، تباع بعد الانتهاء من إنتاجها.
- مخزونات المواد الأولية و المواد الاستهلاك و اللوازم التي تشتري لتستهلك في العمليات الإنتاج أو تستهلك في تقديم الخدمات .[2]
- مدة بقائها لا تتعدى 12 شهرا.

المطلب الثاني : أنواع المخزونات

تتعدد أنواع المخزونات بتعدد طبيعة نشاط المؤسسة، فالمؤسسة التجارية تقوم بشراء السلع من أجل إعادة بيعها على حالها و بالتالي فأهم عنصر في مخزوناتها هو البضاعة، أما المؤسسة الإنتاجية فتقوم عادة بشراء مواد أولية و لوازم من أجل تصنيعها و بيعها في شكل منتج تام الصنع أو نصف مصنع، غير أنه و كما رأينا أنفا فالمخزون هو السلع الموجودة داخل المؤسسة أو خارجها في نقطة زمنية معينة، و في هذه النقطة قد توجد بعض الوحدات التي لم يكتمل إنتاجها و تمثل مخزون قيد التصنيع أو تحت التشغيل، إضافة إلى ما تبقى من مخلفات العملية الإنتاجية من فضلات و مهملات التي تدخل ضمن المخزونات، و يمكن توضيح هذه الأنواع من المخزونات كمايلي:

-المخزونات في شكل بضاعة.

-المواد الأولية

[1] - محمد بوتين ، **المحاسبة المالية و معايير المحاسبة الدولية** IAS/IFRS، الجزائر الصفحات الزرقاء، 2010،ص166

[2]-Mc belaid et autres, comtabilité **et suivie des stocks conforme au nouveau (scf),**alger,pages bleus editions,2011,p14.

-المنتجات وتشمل :منتجات تامة الصنع، منتجات نصف مصنعة، منتجات قيد التصنيع، الفضلات والمهملات

المطلب الثالث :أهمية المخزونات

تتجلى أهمية المخزونات بالنسبة للمؤسسة في ثلاث مستويات رئيسية هي[1]:

1 - التأمين والحماية ضد المخاطر

وتظهر نتيجة الحاجة للاحتفاظ بالمخزون في الحسبان عند اعداد المؤسسة لخططها الانتاجية والتسويقية، ومن اهم الاسباب التي تدخل ضمن هذه مايلي :

- احتمالات زيادة الطلب الفعلي لبعض الاصناف على حجم الطلب التوقع عليها
- احتمالات طول فترة التوريد عن المتوسطات المتوقعة مما يؤدي إلى تأخير وصول المواد المطلوبة عن المواعيد المحددة لها، وقد يحدث هذا التأخير نتيجة ظروف خارجة عن إدارة المؤسسة
- تغير الاحتياجات من المواد من فترة إلى أخرى نتيجة بعض المشكلات الفنية في التصنيع مثل التلف أو نتيجة لعدم الانتظام في معدلات الانتاج بين المراحل الانتاجية المختلفة
- احتمالات تلقي المؤسسة لطلبيات طارئة ورغبتها في تجنب ما قد يحدث من عدم الوفاء بتلك الطلبيات في مواعيدها.

2 - الاستقرار و الاستمرار

ويتعلق أساسا برغبة المؤسسة في استغلال الطاقات الانتاجية المتاحة لديها بأكبر كفاءة ممكنة وتحقيق نوع من الثبات أو الاستقرار النسبي، ومن أهم العوامل التي تساعد على هذا الاستقرار والاستمرار ما يلي:

[1] - محمد بوتين ، المرجع السابق ، ص167.

-المرونة في التخطيط وجدولة العمليات الانتاجية من خلال توفير المواد اللازمة لمقابلة التوسعات المترتبة بالقدر المناسب

-الموازنة بين معدلات الانتاج بين المراحل المختلفة للإنتاج، وذلك عن طريق الاحتفاظ بالكميات المناسبة من المواد تحت التشغيل

-تحقيق الثبات أو الاستقرار النسبي في كل من حجم العمالة ومعدلات الانتاج، وذلك من خلال الانتاج بمعدلات ثابتة والاحتفاظ بالكميات الاضافية لحين الحاجة إليها

-تحسين مستوى خدمة العملات وكسب ثقتهم عن طريق السرعة في مواجهة التغيرات في طلباته دون تأخير أو تعطيل للعمل في المؤسسة.

3 - تحقيق وفرات اقتصادية

وتمكن هذه الأهمية في رغبة المنشأة في تحقيق بعض المنافع الاقتصادية سواء في شكل أرباح أو في صورة تخفيضات للتكاليف والاضرار المرتبطة بالمخزون، ومن بين العوامل المؤثرة في ذلك ما يلي:

-الاستفادة من خصم الكمية، فكثير ما يقوم الموردون بتخفيض أسعار البيع في حالة قيام العميل بشراء كميات كبيرة، وفي مثل هذه الحالة قد تجد المنشأة أنه من الافضل الشراء بكميات كبيرة للاستفادة من هذه الميزة

- الاستفادة من تقلبات الاسعار في السوق، وغالبا ما يشار إلى هذا الدافع التخزين بإسم المضاربة و مضمونها قيام المنشاة بشراء كميات معينة من بعض المواد في أوقات انخفاض أسعارها وتخزينها بقصد بيعها مستقبلا عند إرتفاع الاسعار في السوق.

المبحث الثاني :وظيفة التخزين

المطلب الأول :مفهوم وظيفة التخزين

تعتبر وظيفة التخزين من الحيوية للكثير من المؤسسات فهي تكتسب أهمية متزايدة في المؤسسات الصناعية والتجارية و كذلك تقوم بتوفير مستلزمات الانتاج من مواد أولية، وقطع الغيار و المعدات و كذلك تختص بالاستقبال و المحافظة على السلع النهائية لحين الحاجة إليها.[1]

فوظيفة التخزين ليست مجرد مكان ترص فيه البضائع فقط بل هي أكثر من هذا ،فالتخزين وظيفة إقتصادية وأول هدف إقتصادي رئيسي لها هو يتعلق بالعمل على تخفيض رأس المال المستثمر في المخازن و الحفاظ على الموجودات فهناك العديد من الاصناف التي يتم إستهلاكها و الحاجة إليها مع مدار العام أو في أوقات إنتاجها ومن ثم يأتي التخزين لتحقيق تلك المنفعة الزمنية.

ويساهم التخزين في تكوين إحدى المنافع الاقتصادية و هي المنفعة الشكلية أو التمويلية و عندما تريد المنشأة أن تحتاط ضد إحتمالات إرتفاع الاسعار في المستقبل فإن التخزين هو أحد وسائلها الرئيسية لتحقيق ذلك.

المطلب الثاني :مسؤوليات وظيفة التخزين

يقصد بمسؤوليات وظيفة التخزين الأنشطة التي تؤديها هذه الوظيفة وما يحققه كل نشاط منها من هدف [2].

1 - توفير النفقات :تأخذ هذه المهمة مكان الصدارة في مجمل مسؤوليات وظيفة التخزين وخاصة إذا كان حجم الاستثمار في مجال التخزين كبيرا ،ويكون مصدر الوافرات من خلال:

- الاحتفاظ بأقل ما يمكن من المواد في المخازن، وعدم تجميد رأس المال.
- ضمان إستمرار الإنتاج، وضمان تدفق المواد.

[1] - غربي يوسف ، توت جمال ، **المؤسسة و تسيير المخزون** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس ، السنة الجامعية ،2005/2004.

[2] - محمد توفيق الماضي إسماعيل ، **إدارة الموارد والإمداد** ، دار الجامعية ، الإسكندرية، 1999.

- الحفاظ على المخزون من التلف، أو الفقدان.
- التخزين الجيد والاستخدام الكفأ للمساحات المخزنية.

2- إستلام المواد :تعد مسؤوليات الاستلام بداية العمليات المخزنية، فهي تستلم كافة المواد من السلع و آلات ومعدات ومواد أولية، إنتظارا لإرسال لموقع الانتاج بالنسبة للمواد الأولية و الألات، أو توجيهها للزبائن كبضاعة جاهزة.

3-الفحص و التفتيش :تتعلق هذه المسؤولية بضمان جودة المواد و التحقق من وفاء المورد بإلتزاماته و تؤدي هذه المهمة داخل المخازن سواء عند الإستلام أو قبل إرسال المواد لعملية الإنتاج للتأكد من عدم تلفها.

4- توصيف المخزون :تقوم وظيفة التخزين بإعداد دليل يضم توصيفا كاملا للأصناف المختلفة من المواد المخزنية، وتحديد موقعها، وبيان مواصفاتها التفصيلية لتسهيل عملية الإستدلال عليها.

5- صرف المخزون :وتتم هذه العملية عند إستلام وظيفة التخزين لطلبات رسمية من أقسام وظائف المؤسسة المختلفة التي هي بحاجة لمواد مختلفة من أجل القيام بأعمالها، والذي يكون إما داخل المخازن أو لن تقوم وظيفة التخزين بإيصال الطلبية إلى الجهة الطلبية.

6 - المحافظة على المخزون :وذلك بتوفير الظروف المخزنية الملائمة و حماية المخزون من أخطار التلف والسرقة وإضافة إلى حمايته من المؤشرات الطبيعية المختلفة.

7 - مسك السجلات :و نعني بالسجلات مجموعة المستندات و البيانات و الملفات ذات العلاقة بالمواد المخزنية لمعرفة حركة المواد، أي الكميات الواردة و الطلبيات المنفذة، و أرصدة كل مادة مما يساعد وظيفة التخزين على القيام بعملها بشكل مناسب.

8 - جر د المواد :ونعني به الجرد الفعلي للمواد و مقارنة الأرصدة الفعلية بالأرصدة الدفترية.

9- الرقابة على المخزون : وتعتبر المهمة التقليدية لوظيفة التخزين، ونعني بها الرقابة على أرصدة المخزون و مدى إنسجامها مع حاجات الإستهلاك، و محاولة تقليله لتحقيق الإستثمار الأمثل للموارد المالية و بطريقة إقتصادية.

كما تتضمن الرقابة على المخزون مراقبة كيفية صدور أوامر الشراء و أوقات إصدارها لضمان وصول المواد في أوقاتها المحددة لضمان عدم توقف الإنتاج.

المطلب الثالث :علاقة إدارة التخزين بإدارة المحاسبة و إدارات الأخرى

إن نظام أي مؤسسة إنتاجية هو نظام مفتوح، ويتكون من أنظمة فرعية حيث أن نجاح أي نظام فرعي لا يعتمد على نفسه فقط، بل يعتمد على العلاقات المتبادلة التي تربط كل نظام فرعي بأخر والتي تؤ ثر على كفاءة كل منها وتمثل إدارة إدارة التخزين إحدى هذه النظم الفرعية و التي تربطها علاقات مختلفة و متنوعة مع الإدارات الأخرى، و عليه فإننا سوف نستعرض هنا علاقة إدارة التخزين بإدارة المحاسبة والإدارات الأخرى.

علاقة إدارة التخزين مع و إدارة المحاسبة :هو أن إدارة التخزين تقوم بتقديم كل المعلومات الخاصة بالموردين والزبائن و كذا حالة المخزون، حجمه و قيمته، الكميات الداخلة و الخارجية و المتبقية وهذا من أجل تقليل التكاليف وتحسين مستوى الخزينة و كذا إخبار إدارة المحاسبة على رأس المال العامل و المستثمر في الخزن والأمر الأساسي الذي تقوم به

هذه الأخيرة و هو تسديد الفواتير الواردة إلى إدارة التخزين.[1]

علاقة إدارة المخازن بالإدارات الأخرى

سيتم التطرق من خلال هذا المطلب الى علاقة إدارة المخازن بالإدارات الأخرى لشركة وذلك وفق النقاط التالية :

[1] - الجريدة الرسمية العدد 19 من يوم الأربعاء 28 ربيع الاول عام 1430 هجري الموافق ل 25 مارس 2009.

*علاقة إدارة المخازن بإدارة الشراء: كثيرا ما يتم جمع الإدارتين في إدارة واحدة بالنظر إلى العلاقة الوثيقة بينهما و ذلك على أساس ما يلي:

- إن إدارة الشراء لا يمكنها تنفيذ الشراء إلا إذا ما تحققت لديها و من خلال اتصالاتها بإدارة المخازن عدم توفر المواد .
- كما أن الإدارة الشراء هي التي ترسل أوامر الشراء لابد أن تخبر إدارة المخازن بذلك لتكون على استعداد للاستلام.
- كما لابد أن تحيط إدارة الشراء إدارة المخازن بأحوال و ظروف التخزين قبل وصول الشحنة لذلك من تأثير في المحافظة على جودة البضاعة ، و ذلك لكي يتم اتخاذ الإجراءات المناسبة للمحافظة على المواد ، و لتجنب توقف الإنتاج.
- تقوم الإدارتين بعمليات التدقيق في الحسابات الخاصة بالفواتير و الطلبيات الطارئة و التصرف بالمواد الراكدة و الفائضة.

* - علاقة إدارة المخازن بإدارة الإنتاج : تعتبر إدارة الإنتاج العمل الرئيسي لإدارة التخزين حيث أن هناك علاقة مباشرة بينهما و تقوم هذه العلاقة على عدة اعتبارات يتمثل أهمها فيما يلي:

- توفر إدارة المخازن السبل من المواد الأولية لاستمرار الإنتاج إلى جانب توفر الآلات و أدوات و قطع الغيار و متطلبات الصيانة.

- كما أن إدارة المخازن هي الملاذ الأخير لفضلات الإنتاج و مخلفاته من العادم و التالف.

- كما تقوم إدارة الإنتاج باتصالاتها بإدارة المخازن للتعرف على موجوداتها من المواد و مدى التزام المورد في توريد المواد و حالتها و مقاديرها و جودتها، و من المألوف أن تقدم إدارة المخازن بإعلام إدارة الإنتاج بأحوال التوريد من استلام و نتائج الفحص و التفتيش.

* علاقة وظيفة التخزين بإدارة التصميم و الهندسة : إن إدارة المخازن ترتبط بعلاقات تنسيقية مع إدارة الهندسة , كون إدارة الهندسة هي الإدارة المسؤولة عن تصميم السلعة , و يمكن توضيح العلاقة التنسيقية ما بين إدارة المخازن و الإدارة الهندسية من خلال ما يلي:

- الحاجة لتبادل المعلومات عن فائض المخزونات و مواصفاته و الأنماط المستخدمة و كذلك الأصناف التي أصبحت متقادمة.

-وضع الترتيبات للتأكد من وجود تعديلات أو طرق الاستخدام في العملية الإنتاجية قبل إدخال أي تصميم جديد.

-الإبلاغ عن المواد الخاصة بالتصميم القديم حتى يمكن فادي التقادم.

-استشارة إدارة التصميم و الهندسة عندما يتم إدراج بعض الأصناف المتقادمة للتخلص منها.

*علاقة إدارة المخازن بإدارة الفحص : على كل الإدارات أن تقدم المساعدة و العون لمصلحة الفحص(التفتيش)و ذلك عن طريق تقديم المعلومات و الخدمات.

و من الضروري إقامة علاقة جيدة بين الإدارتين و تكمن هذه العلاقة في:

- توفير التسهيلات للفنيين المختصين بالتفتيش و ضمان بلوغ فحص كل الأصناف.
- قيام رجال التخزين بحجز البضائع الواردة و تقديم عينات منها لفحصها.
- تساعد إدارة المخازن على إدارة السلع المرفوضة من طرف إدارة التفتيش إلى الموردين .

*علاقة إدارة المخازن بإدارة الصيانة: تقوم إدارة المخازن بتقديم المخازن في ين الحاجة إليها و ذلك عند الطلب ,أما إدارة الصيانة فتقوم بإعداد جدولا زمنيا تفصيليا يتضمن مواعيد الصيانة الدورية للتجهيزات الآلية و ذلك قبل فترة من الزمن و هذا قصد تسهيل العمل على إدارة المخازن و حتى تكون جاهزة لتلبية احتياجات الصيانة في الوقت المناسب.

*علاقة إدارة التخزين بإدارة النقل : إن المهمة الأساسية لإدارة النقل هي نقل المواد و السلع من المخازن و إليها و في بعض الحالات قد يعهد إلى إدارة المخازن بمسؤولية النقل و لكن عندما تكون هناك إدارة مستقلة فمن الضروري أن يعمل كلاهما بطريقة منسجمة فتقوم وظيفة التخزين بتوفير المعلومات التفصيلية عن الشخص و مناطق التحميل و مناطق التفريغ كما تقوم وظيفة النقل بتوفير المعدات اللازمة لذلك مثل الشاحنات و الناقلات و غيرها.

*علاقة إدارة المخازن بإدارة التمويل : هناك تبادل مستمر للمعلومات بين إدارة المخازن و الإدارة المالية حيث تعطي هذه المعلومات التفاصيل اللازمة للتحقق من القيود الدفترية للموجودات من الفواتير ,و بطاقات المخزون و تقوم الإدارة المالية في العادة بإرسال قوائم مالية دورية إلى المخازن توضح تكلفة عمليات التخزين.

*علاقة إدارة المخازن بإدارة المبيعات : إن علاقة إدارة التخزين بإدارة المبيعات هي علاقة خاصة بتقدير المبيعات و دراسة السوق حتى تتوفر لها المنتجات بالكمية المناسبة و في الوقت المناسب ,فإدارة المبيعات تقوم بتسويق المنتوجات الموجودة بالمخازن و وظيفة التخزين تعتبر ممون بالنسبة لإدارة المبيعات.

*علاقة إدارة المخازن بإدارة التجارة : إن المؤسسات التجارية تعتبر وظيفة التجارة المؤشر الأول بكل ما يخص المعلومات الخاصة بالطلبيات فمن الضروري أن تكون على علم دائم و بصفة مستمرة بكل التغيرات التي قد تطرأ في شروط المورد , و خاصة بأحوال المخزون المتمثل في السلع الجاهز ة الموجهة للبيع ,فينتظر من هذه التجارية , التوسع في الأسواق ,عقد الوظيفة تقديم كل المعلومات الخاصة بأهداف التسويق و استراتيجيا الصفقات مع كبار الزبائن ,الحملات الإشهارية.

فكل هذه المعلومات تعطي لوظيفة التخزين القدرة على التنبؤ بالمخاطر التي قد تواجه التخزين ,و بذلك يمكن اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتفادي هذه المخاطر.

المبحث الثالث :تصنيف المخزونات

يعرف التصنيف على أنه الترتيب المنهجي لعدد من المفردات المرتبطة وفق خطة أو تسلسل معين، وعلى وجه التحديد فإن التصنيف يمكن أن يمثل نظاما لترتيب عناصر المخزون وفقا لطبيعتها أو خصائصها المميزة[1].

و هي عبارة عن مناهج و طرق عملية تحدد بها أهمية و سرعة دوران المادة المخزنة و عليه سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم الطرق الشائعة في تصنيف المخزونات و المتمثلة في :

المطلب الأول : تصنيف المخزونات وفق طريقة (ABC) و 20/80

1 – تصنيف المخزونات وفق طريقة (ABC)

يعتبر من أهم الطرق، ووسيلة تحليل فعالة لضمان السير الحسن للمخزون، حيث يعمل المنحنى (أ،ب،ج) على تصنيف المواد حسب أهميتها و مساهمتها في النتائج النهائية للمؤسسة و سرعة دوران المواد، و عادة ما يطلق عليه اسم (تحليل فئات المخزون) و قد بدأ العمل بهذه الطريقة في و م أ على يدي الاقتصادي الإطالي ville frdo parecto و من الشائع أن يكون معيار الأهمية هو القيمة الاستخدام السنوي و يمكن التفريق بين المواد الإستراتيجية التي لا تستهلك بكثير لكنها من حيث القيمة ذات أهمية وجوهر الدراسة يتمثل في عزل المواد الاستراتيجية التي تستدعي رقابة فعالة عن المواد التي تستدعي في رقابة أقل وتصنف هذه المواد إلى ثلاث فئات:

المجموعة أ : هي المواد الأقل استعمالا (بطيئة الحركة) من حيث الكمية و من حيث القيم لها أهمية كبيرة فضياعها و تلفها يكلف الكثير و هي تمثل 10% من الكمية المواد ، تقابلها 75 % من قيمة الاستخدام.

المجموعة ب : هي المواد متوسطة الاستعمال (متوسطة الحركة) و لا تتطلب اهتمام مركز و ليست مكلفة كثيرا تمثل 25% من كمية المواد ، تقابلها 20% من قيمة الاستخدام .

[1] - مذكرة تخرج لنيل شهادة الدراسة الجامعية التطبيقي ، **تقنيات تسيير المخزونات** ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير دائرة المحاسبة ، جامعة الجزائر ، يحي أحمد بابا حاجي محمد الهاشمي ، دفعة 2002، ص18-19.

المجموعة ج : هي المواد الأكثر استعمالا (متوسطة الحركة) و ذات معدل دوران مرتفعة و غير مكلفة، و يتم شراؤها بكميات كبيرة المواد و تقابلها 5% من قيمة الاستخدام السنوي .[1]

2- تصنيف المخزونات وفق طريقة 80/20

إن طريقة 80/20 تقريبا تشبه الطريقة السابقة غلى التصنيف وفق هذه الطريقة يعرف مجموعتين أساسيتين هما :

المجموعة الأولى : هي عبارة عن 20 % من المواد المتواجدة بالمخزن و التي تمثل 80% من الاستخدامات بالقيمة .

المجموعة الثانية : هي المجموعة المتبقية و هي عبارة عن 80% من المواد المتواجدة بالمخزن و التي تمثل 20% من الاستخدامات بالقيمة.

المطلب الثاني : التصنيف حسب دوران المخزون

و يقوم على تصنيف المواد و الأجزاء إلى مجموعات مختلفة تبعا لطبيعتها و فائدتها و من ذلك مثل :

- مجموعة المواد الخام و هي المواد و أجزاء تدخل في العملية الصناعية و تحويلها إلى منتوج نهائي.
- قطع غيار داخلية في تركيبات أو تجميعات و هي نوعان :

1– أجزاء مشترات تامة الصنع .

2– أجزاء تصنع داخل الوحدة الإنتاجية

-العناصر غير المباشرة في الإنتاج و لكنها ضرورية له، ومن أمثلتها (الزيوت، الشحم، معدات الصناعة، التوريدات المكتبية).

-الأجزاء غير التامة أو المنتجات نصف مصنعة أي تلك الأجزاء أو التجميعات التي تخزن مؤقتا لحين إتمام صنعها.

[1] - مصطفى زهير ، **إدارة المشتريات و المخازن** ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت،1983،ص125.

- منتجات تامة الصنع .

فاختلاف التصانيف يكون حسب اختلاف الأهداف و الغايات ، و الفائدة من هذا التصنيف أنه يسهل الوصول إلى المواد، و إلى جانب معرفة طبيعة المادة فهو يساهم في التعرف على القيم الحقيقية للجرد فنلجأ إلى الرصيد عن طريق بطاقة المخزون التي توضح الوارد و الصادر من المخزون و من ثم حساب الرصيد فهذه الطريقة سهلة التطبيق و لكن الصعوبة تكمن في الإعتناء بالمواد إذا كانت واحد إذ لا يمكن التفرقة بينهما.

المطلب الثالث : التصنيف حسب معدل دوران المادة

يتم تصنيف المخزون في هذه الحالة، وفق معدل تكرار طلبها، أي حسب سرعة دوران المادة حيث يمكن تقسيمها إلى أربع أنواع حسب توازنها و تتمثل في مايلي :[1]

1 – مواد سريعة الذوبان : تتمثل في المواد الرئيسية و المستهلكة بكثرة بهذا فهي تمثل المواد الضرورية لتموين عملية الإنتاج لهذا فإن مستوى تخزينها يكون عالي أي معدل الشراء و التخزين متكرر.

2 – مواد عادية الدوران : معدل دوران هذه الأخيرة عادي خلال العام.

3 – مواد خاصة : و هي المواد التي يتكرر طلبها حسب الإدارة التي تحتاج إليها.

4 – مواد بطيئة الحركة : تطون نسبة تخزينها أقل ، و قد تطلب حسب الحاجة.

المطلب الرابع : تصنيف ويلسون wilson (الكمية الاقتصادية للطلب)

يعتبر من أهم النماذج التي تستعمل في الرقابة على المخزون و سهلة الاستعمال و التي جاء بها ويلسون 1928، حيث أن الهدف الرئيسي من هذا النموذج هو تحديد الكمية التي تكون عندها التكاليف الإجمالية للطلب و التخزين في أدنى مستوياتها، و في سبيل صياغة هذا النموذج فإن الكمية المثلى للشراء تتحدد

[1] - لعباسي خالد ، جبار أبو بكر الصديق ، قيبوعة صالح، مرجع سبق ذكره ،ص20.

عند نقطة تساوي تكلفة الطلب من تكلفة التخزين فعند هذه النقطة تكون التكلفة الإجمالية في أقل مستوياتها و يبني هذا النموذج على عدة فرضيات ، نذكر منها:[1]

-فرضية نموذج ويلسون.

-معدل استخدام الصنف الثابت، ولذلك فان مستوى المخزون يتناقص بعدد ثابت مع مرور الوقت.

-عند وصول المخزون الى الصفر سوف تصل الطلبية الجديدة ويعني ذلك عدم تأخر التموين عند التاريخ المتفق عليه.

-يتم تمويل الطلبية في دفعة واحدة، وليس على دفعات.

-هنالك فترة تميل ثابتة ومحددة، ويقصد بفترة التموين الفترة الزمنية المنقضية بين اصدار امر الشراء وتسليم البضاعة من المورد .من خلال هذا الشكل نلاحظ تناقص المخزون بشكل ثابت، ويرجع ذلك الى ثبات معدل الاستخدام، كذلك يتضح في هذا الشكل أن اقصى مستوى من المخزون ممكن هو الكمية الاقتصادية، لان الغرض الأساسي هنا هو أن يتم تموين الطلبية عند نفاذ المخزون بالكامل ليس قبل وليس بعد.

تحديد المتغيرات الاساسية:

ليكن لدينا:

C- الاستهلاك السنوي

U- السعر الوحدوي

A – تكاليف إصدار الطلبية

T – نسبة تكلفة الاحتفاظ بالمخزون

N – عدد الطلبيات الاقتصادية

CPA- تكاليف الطلب

CPO – تكاليف الاحتفاظ بالمخزون

[1] - بوفلوح عمر، قاتر نصر الدين، مذكرة تقني سامي، **تسيير المخزونات**، م و م في التكوين المهني ، المحمدية، دفعة 2003،ص47.

Y – تكاليف التخزين السنوية

PC– نقطة إعادة الطلبية

Q- الكمية الاقتصادية

P – الفترة الزمنية الفاصلة بين الطلبية و الأخرى

تحديد الكمية الاقتصادية Q:

نعلم أن الكمية الاقتصادية Q تكون عندما يتساوى cpa et cpo

أي :

CPA = cpo

لدينا :

(cpo = Qut/2) و (cpa = ac/Q)

Cpa = cpo _____ Ac/Q =Qut /2

$Q^2 = 2ac / tu$

$Q^* = 2ac /tu$

الكمية الاقتصادية = $Q^* = 2ac/tu$

غير أن هناك طريقة أخرى لاستخراج الكمية الاقتصادية و هي أن تكون مشتق التكاليف السنوية للتخزين يساوي الصفر Y=0 لدينا :

$Y=cpa + cpo \rightarrow y= ac/Q + Aut/2 = 2ac + TuQ^2 /2Q$

$Y = 0 \rightarrow 2ac + tu\ Q^2\ 2Q$

$2tuq\ (2Q\ ) – 2(ac+tuQ^2\ )/\ (2Q)^{\ 2}=0$

$4tuq^2 – 4ac\ -2tuQ^2\ /4Q^2 =0$

$2tuq^{\ 2} – 4\ ac/4\ Q^2 =0$

$TuQ^2 – 2ac\ /2Q^2 =0$

$tu\ Q^2 = 2ac \rightarrow Q^2 = 2ac/tu$

$Q^* = (2ac/tu)$

:تحديد عدد الطلبيات الاقتصادية : N*

لكي تكون N* اقتصادية لابد من cpa = cpo

لدينا:

cpo= tcu/2N وcpa=aN

Cpa= cpo aN= tcu/2N

N^2= tcu /2a

N= tcu/2a

عدد الطلبيات الاقتصادية:

N* = tcu/2a

تحديد الزمن الفاصل بين الطلبية والاخرى : P*

بالأشهر :هو عبارة عن حاصل قسمة عدد الاشهر على عدد الطلبيات

P* = 12/N*

بالأيام:

P* = 360/N*

تحديد مستوى اعادة الطلب: pc

يفترض هذا النموذج ثبات الطلب وفترة التموين وعله فانه لا توجد هنالك ضرورة لوجود مخزون الامان فان كان من المفترض ان الطلبية سوف تصل عند نفاذ المخزون فان مستوى اعادة الطلب يجب أن يكون عبارة عن الكمية من المخزون التي تكفي للاستخدام خلال فترة التموين مؤكدة ومعدل الاستخدام للصنف وثابت خلال فترة التموين فان مستوى اعادة الطلب هي عبارة عن فترة التموين في معدل الاستخدام.

خلاصة الفصل:

من خلال ما درسنه في الفصل الأول تعرفنا على المخزونات أنها عبارة عن أصول محازة للبيع بحسب السعر العادي للنشاط ، حيث أنها تنقسم إلى عدة أنواع وتتعدى بحسب نشاط المؤسسة، ونظرا لأهميتها بالنسبة للمنشأة الإقتصادية والجوانب المتعلقة بالتأمين عليها وحمايتها، حيث تبين لنا أن أهمية المخزونات لا تكمن فقط في الجانب الإقتصادي لها من تحقيق لقيمة مضافة تدعم وجود وإستمرار للمنشأة، وتلبية لإحتياجات أفراد المجتمع .

حيث أصبحت لها وظيفة تخصها وهي ما تعرف بوظيفة التخزين، وتقوم هذه الوظيفة بتوفير مستلزمات الإنتاج ولها مسؤوليات تؤديها، ونظرا لإحتياجات المحاسبية أصبحت لوظيفة التخزين علاقة مباشرة مع المحاسبة كون أن وظيفة التخزين تقدم الفواتير.

أن التصنيف يمثل نظاما لترتيب عناصر المخزون وفق لطبيعتها وخصائصها المميزة، وهناك عدة طرق تصنف بها المخزونات، وما تتبعها من عمليات محاسبية تقوم المنشأة وهذا من أجل معرفة المخزون المتواجد نوعا وكما وأين ، يتواجد.

الفصل الثاني:

تمهيد:

ظهرت التحولات المحاسبية في السنوات الأخيرة، نتيجة لعدم ملائمة قواعد المخطط المحاسبي ومن خلال هذا عمد أهل الاختصاص في المحاسبة إلى ايجاد معايير تناسب طبيعة وحجم هذا العنصر، و كيفية تقييمها ومعالجتها محاسبيا من أجل الحفاظ عليها وإعطائها الصورة الحقيقية والصادقة التي تمثلها بكل عناية ودقة تبرز لمستخدمي القوائم المالية الوضعية الحقيقية لها من أجل توفير معلومات تلبي احتياجات مستعملي القوائم المالية و لذلك قامو بإصدار النظام المحاسبي المالي رقم 11-07 الذي يسند في مرجعيته على المعايير المحاسبية الدولية.

النظام المحاسبي المالي كذلك يوفر كشوف مالية تحتوي على معلومات مالية تعبر بصورة صادقة عن الوضعية المالية للكيان وتساعد في اتخاذ القرار.

المبحث الأول :النظام المحاسبي المالي.

المطلب الأول : النظام المحاسبي المالي [1]

إن النظام المحاسبي المالي أو المحاسبة المالية هو نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية، تصنيفها، تقييمها و تسجيلها و عرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية و ممتلكات الكيان ونجاعته، و وضعية خزينته في نهاية السنة المالية .

يطبق النظام الجديد على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك المحاسبة المالية مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، يستثني الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية .

كما تلتزم المؤسسات التالية بمسك محاسبة مالية و هي:

-الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري ،

- التعاونيات؛

-الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية و غير التجارية ادا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبينة على عمليات متكررة؛

-و كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لدلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي، أما الكيانات أو المؤسسات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها و عدد مستخدميها و نشاطها الحد المعين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة .

2 - صدر النظام المحاسبي المالي بموجب القانون رقم 11-07 المؤرخ في 15 ذو القعدة الموافق ل 25 نوفمبر 2007 وطبقا لهذا القانون فإن المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات

[1] - شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**، الجزء الأول، مكتبة الشركة بوداود، الجزائر،2008،ص13

قاعدية عددية و تصنيفها، و تقييمها ، و تسجيلها ، و عرض كشوف مالية تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية و ممتلكات الكيان، و نجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية.[1]

المطلب الثاني :الاطار التصوري لنظام المحاسبة المالي.

يحتوي النظام المحاسبي المالي على مفهوم و الإطار التصوري الذي يعتبر إضافة بارزة مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني، حيث عرف على أنه دليل لإعداد المعايير المحاسبية ، وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات و غيرها من الأحداث الأخرى غير المعالجة بموجب معيار أو تأويل. ويعرف الاطار

التصوري :[2]

-مجال التطبيق.

-ا لمبادئ و الفرضيات المحاسبية.

-الأصول والخصوم والأموال الخاصة والمنتجات والأعباء.

يشكل الإطار التصوري للمحاسبة المالية الإطار المرجعي النظري الذي يستعمل كدعامة ودليل لوضع مقاييس المحاسبية وتفسيرها، ويحدد جملة من الأهداف والتصورات والعناصر التي تشكل أساس إعداد البيانات المالية وتعريفها، حيث يسمح بالتوافق والتنسيق و التوحيد المحاسبي العالمي.

أولا :مجال التطبيق يطبق النظام المحاسبي المالي على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بإقامة محاسبة مالية، ويستثنى في هذا

المجال الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية .ومنه يلتزم بمسك محاسبة مالية كل من:

-الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛

[1] - الجريدة الرسمية ، العدد 74 بتاريخ 25 نوفمبر 2007، القانون 11/07، المتعلق بالنظام المحاسبي المالي ن المادة 03 ،ص03.

[2] - الجريدة الرسمية ، العدد، 74 ، مرجع سبق ذكره ، المادة 07.

-التعاونيات؛

الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع والخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛

-كل الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الخاضعون لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

كما يمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

ثانيا :الفرضيات والمبادئ المحاسبية.

يحتوي الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي على فرضيات ومبادئ محاسبة أساسية، وهي كما يلي:

1-الفرضيات المحاسبية:

هناك فرضيتان لإعداد القوائم المالية هما:

محاسبة الالتزام :تحضر القوائم المالية اعتمادا على صفقات وأحداث تمت فعلا ، بتعبير آخر تسجل العمليات والأحداث المحاسبية عند حدوثها وليس عند الدفع أو القبض للمبالغ المقابلة، تسجل في ذلك التاريخ وتظهر في القوائم المالية للدورات التي وقعت فيها.

-استمرارية النشاط :هي فرضية أساسية خاصة في تقييم الأصول والخصوم، على اعتبار أننا نفترض أن المنشأة مواصلة لنشاطها لأنها لا ترغب وليس لها النية في التوقف و أنها ليست تحت ضغط يجبرها على التوقف، وعندها تقييم عناصر الأصول والخصوم حسب قواعد التقييم المعتادة، أما في حالة عدم الاستمرارية في النشاط فإن تقييم تلك العناصر يتم حسب قيمة التصفية، وهذا التغيير له أثر كبير في تحديد النتيجة.

2-المبادئ المحاسبية الأساسية: تتمثل المبادئ المحاسبية الأساسية فيما يلي:

-الوحدة المحاسبية؛

-الوحدة النقدية؛

-الأهمية النسبية؛

-استقلالية الدورات؛

-الحيطة والحذر؛

-ديمومة تطبيق الطرق والمبادئ المحاسبية؛

-التكلفة التاريخية؛

-عدم المساس بالميزانية الافتتاحية؛

-تغليب الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني؛

-الصورة الصادقة؛

-عدم المقاصة؛

-القيد المزدوج.

المطلب الثالث :أهداف النظام المحاسبي المالي.

يهدف النظام المحاسبي المالي الجديد الى تحقيق جملة من الأهداف نلخصها فيما يلي:[1]

-الارتقاء بالمحاسبة المالية ليتواكب ويتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية.

-إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية وأداء الكيان.

-العمل لتحقيق العقلانية من خلال الوصول الى الشفافية في عرض المعلومات.

-قابلية مقارنة المؤسسات لنفسها عبر الزمن و بين المؤسسات على المستويين الدولي والوطني.

[1] - أيت احمد مراد، أبحري سفيان، مداخلة بعنوان النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر تحديات و أهداف،ملتقي دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وأليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS جامعة سعيد دحلب البليدة، من 13 إلى 15 أكتوبر 2009 ،ص07.

-قواعد التقييم في النظام المحاسبي المالي تسهل على مستخدمي القوائم معرفة الوضعية المالية للمؤسسة.

المبحث الثاني :المعالجة المحاسبية للمخزونات.

المطلب الأول :مفهوم المعالجة المحاسبية.

يتم تسجيل عمليات الشراء

والإستهلاك وتحديد لسزون آخر مدة وفق ذه الطريقة بإتباع الخطوات الآتية[1]:

الخطوة الأولى: خلال الفترة (الدورة المحاسبية) يجعل حساب 38 مشتريات مدينا بتكلفة الشراء متضمنة كل النفقات الضرورية للشراء بجعل حساب موردو المخزونات والخدمات (ح 401) أو حسابات الخزينة : البنك أو الصندوق (ح 512 أو ح 53) دائنا وفق القيد الاتي : ص22 <

380		ح/ مشتريات بضاعة	Xxx	
381		ح / مشتريات مواد أولية	Xxx	
382		ح / مشتريات تموينات	xxx	
	401	ح / موردو المخزونات و الخدمات		xxx
		تسجيل فاتورة الشراء		

الخطوة الثانية : في نهاية الفترة أو الدورة المحاسبية لابد من إجراء عملية إلغاء النخزون الموجود في بداية الفترة يجعل حساب 30 او ح 31 مواد أولية و لوازم او ح 32 تموينات أخرى دائنة و جعل حساب 600

[1] - الجريدة الرسمية ،العدد ، 74 بتاريخ 25 نوفمبر 2007، القانون 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي ، المادة 03 ،ص03

بضاعة مستهلكة أو حـ 601 مواد اولية و لوازم مستهلكة أو حـ 602 تموينات مستهلكة مدينا وفق القيد الاتي:

600		حـ/ بضاعة مستهلكة	Xxx	
601		حـ/ مواد أولية و لوازم مستهلكة	Xxx	
602	30	حـ/ تموينات مستهلكة	xxx	
		حـ/ بضاعة		Xxx
	31			
		حـ/ مواد أولية و لوازم		Xxx
	32			
		حـ/ تموينات أخرى		xxx
		إلغاء مخزون أول مدة		

الخطوة الثالثة : لابد من توضيح المخزون في نهاية الفترة في الجانب المدين لحساب البضاعة أو المواد الأولية و اللوازم أو التموينات الأخرى (حـ 30 أو حـ 31 أو حـ 32) و جعل حسابات المشتريات (حـ 380 أو حـ 381 أو حـ 382) دائنا وفق القيد الاتي:

30		ح/ بضاعة	Xxx	
31		ح/ مواد أولية و لوازم	Xxx	
32	380	ح/ تموينات أخرى	xxx	
		ح/ مشتريات بضاعة		Xxx
	381			
		ح/ مواد أولية و لوازم		Xxx
	382			
		ح/ مشتريات تموينات		xxx
		تثبيت مخزون اخر مدة		

الخطوة الرابعة : لابد من ترصيد باقي حسابات (38 مشتريات لسزنة) يجعلو دائنا و جعل حساب 60 مشتريات مستهلكة مدينا، و هذا من أجل تحديد استهلاكات الفترة وفق القيد الاتي:

380		ح/ مشتريات بضاعة	Xxx	
381		ح/ مشتريات مواد أولية و لوازم	Xxx	
381	600	ح/ مشتريات تموينات أخرى	xxx	
	601	ح/ بضاعة مستهلكة		Xxx
	602	ح/ مواد أولية و لوازم مستهلكة		Xxx
		ح/ تموينات أخرى		xxx
		تحديد استهلاكات الفترة		

المطلب الثالث : الجرد المستمر المطلب الثاني :الجرد الدوري.

يسمح هذه الطريقة بالمتابعة المحاسبية الجيدة التي تسهل معرفة وضعية المخزونات بصفة دورية، فيتم معالجة المخزونات وفق هذه الطريقة كمايلي :[1]

الخطوة الأولى : تسجيل فواتير الشراء بصفة دورية و هذا يجعل حساب 38 مشتريات مدينا و حساب 401 موردو المخزونات و الخدمات دائنا وفق القيد الاتي:

[1]-الجريدة الرسمية ، العدد 74 ، مرجع سبق ذكره،ص7.

600		حـ/ مشتريات بضاعة	Xxx	
601		حـ/ مشتريات مواد أولية و لوازم	Xxx	
602	401	حـ/مشتريات تموينات	xxx	
		حـ/ موردو المخزونات و الخدمات		Xxx
		تسجيل فاتورة الشراء		

الخطوة الثانية : يتم إدخال البضاعة أو المواد أو التموينات الأخرى إلى المخازن عن طريق مذكرات إدخال، و هذا يجعل هذه الحسابات (حـ 30 أو حـ 31 أو حـ 32) مدينة و ترصيد حسابات المشتريات (حـ380 أو حـ 381 أو حـ 382) يجعلها دائنة وفق القيد الاتي:

30		ح/ بضاعة	Xxx	
31		ح/ مواد أولية و لوازم	Xxx	
32	380	ح/ تموينات أخرى	xxx	
		ح/ مشتريات بضاعة		Xxx
	381			
		ح/ مواد أولية و لوازم		Xxx
	382			
		ح/ مشتريات تموينات		xxx
		مذكرة إدخال المخزونات		

أما بالنسبة للمنتجات المصنعة التامة أو نصف المصنعة أو قيد الإنجاز فتسجل الزاميا عند إدخال إلى المخازن و إخراجها منها كمايلي :

عملية الإدخال من الورشات إلى المخازن

331		حـ/ المنتجات الجاري إنجازها	Xxx	
335		حـ/ الأشغال الجاري إنجازها	Xxx	
341		حـ/ الدراسات الجاري إنجازها	Xxx	
345		حـ/ الخدمات الجاري إنجازها	Xxx	
351		حـ/ المنتجات الوسيطة	Xxx	
355		حـ/ المنتجات المصنعة	Xxx	
358		حـ/ المنتجات المتبقية أو المواد المسترجعة	xxx	
	723	حـ/ تغير المخزونات الجارية		Xxx
	724	حـ/ تغير المخزونات من المنتجات		xxx
		مذكرة إدخال		

عملية الإخراج من المخازن :

723		حـ/ المنتجات الجاري إنجازها	Xxx	
724		حـ/ الأشغال الجاري إنجازها	Xxx	
	331	حـ/ المنتجات الجاري إنجازها		Xxx
	335	حـ/ الأشغال الجاري إنجازها		Xxx
	341	حـ/ الدراسات الجاري إنجازها		Xxx
	345	حـ/ الخدمات الجاري إنجازها		Xxx
	351	حـ/ المنتجات الوسيطة		Xxx
	355	حـ/ المنتجات المصنعة		Xxx
	358	حـ/ المنتجات المتبقية أو المواد المسترجعة		Xxx
		مذكرة إخراج		xxx

المبحث الثالث : المعالجة المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي

المطلب الأول : المعالجة المحاسبية للبضائع و المواد الأولية

المعالجة المحاسبية للمشتريات الخاصة بالبضائع و المواد الأولية : تعد عملية الشراء بداية لدوران المخزون في كل من المؤسسة التجارية و الصناعية، فإذا كانت المؤسسة التجارية تركز في مشترياتها على البضائع لإعادة بيعها دون تحويل فإن المؤسسات الصناعية تركز في مشترياتها على المواد و اللوازم و تكون المعالجة المحاسبية في حالة الشراء كمايلي :[1]

أولا : في حالة الشراء و الاستلام

- عملية الفوترة: تعتبر الفاتورة عقد نقل ملكية البضائع و المواد الأولية إلى المشتري بغض النظر عن استلامها أو لا .

380		حـ/ مشتريات بضاعة	Xxx	
	401	حـ/ موردو		Xxx
		المخزونات		
		استلام الفاتورة رقم ...		

عملية الاستلام : و هي الحالة التي تتم بموجب وصل استلام و تعتبر السلع داخل المخازن و عليه و عند وصول المشتريات إلى المخازن يرصد حساب 38 x و يجعل دائنا و يقابله في الجانب المدين حساب 30

[1] - لبوز نوح ، مخطط االنظام المحاسبي المالي الجديد ، مؤسسة الفنون المطبعية و المكتبية لولاية بسكرة، الجزائر،2009،ص112.

بضائع أو حساب 31 مواد و لوازم أو حساب 32 تموينات أخرى، و هذا حسب نوع المشتريات، و يكون القيد كمايلي :

30		ح/ مخزونات بضاعة	Xxx	
31		ح/ مواد و لوازم	Xxx	
32		ح/ تموينات أخرى	xxx	
	380	ح/ مشتريات		Xxx
		البضاعة		
		وصل استلام رقم		

و يكون التسديد بالقيد التالي:

401		ح/ مخزونات بضاعة	Xxx	
				Xxx
	512	ح/ البنك		Xxx
	53	ح/ الصندوق		
		الصندوق		
		وصل استلام رقم...		

في حالة البيع :وفي حالة وجود خروج للمخزونات يجعل إحدى الحسابات، حساب30

بضائع أو حساب 31 مواد ولوازم أو حساب 32 تموينات أخرى دائنا ويقابله في الجانب المدين إحدى الحسابات، حساب 600 بضائع مستهلكة أو حساب 601 مواد ولوازم مستهلكة أو حساب 602 تموين آخر مستهلك،6 وفي هذه الحالة يكون القيد كما يلي:

600		ح/ مشتريات البضاعة المباعة	Xxx	
601		ح/ مواد أولية مستهلكة	Xxx	
602		ح/ مشتريات أخرى مستهلكة	xxx	
	30	ح/ بضاعة		Xxx
	31	ح/ مواد و لوازم		Xxx
	32	ح/ تموينات أخرى		xxx

ثالثا :في حالة عدم الاستلام :وهذه الحالة تعتبر السلع خارج مخازن المؤسسة وفي حالة عدم دخولها خلال الفترة المحاسبية أي قبل12/31 من السنة يجعل حساب 37 مخزونات بالخارج مدينا ويرصد31 / حساب x 38 ويجعل دائنا ويكون القيد في هذه الحالة كما يلي :

37		حـ/ مخزونات بالخارج	Xxx	
	38	حـ/ مشتريات بضاعة		Xxx

المطلب الثاني : المعالجة المحاسبية للمنتجات والأغلفة .

1-المعالجة المحاسبية للمنتجات التامة والمنتجات قيد الصنع :أما المعالجة المحاسبية لحركة المخزونات الخاصة بالمنتوجات يتم أثناء الدورة المحاسبية تسجيل حساب المخزون حساب 35 منتجات تامة، حساب 34 خدمات قيد الإنتاج، حساب 33 منتجات قيد الإنتاج(بحيث تجعل هذه الحسابات مدينة عند دخول المنتجات إلى المخازن) ويجعل حساب 72 دائنا، ويكون التقييد المحاسبي كما يلي[1]:

33		حـ/ منتجات قيد الإنتاج	Xxx	
34		حـ/ خدمات قيد الإنتاج	Xxx	
35		حـ/ منتجات تامة	xxx	
	72...	حـ/ إنتاج مخزن		Xxx

[1] - لبوز نوح ، نفس المرجع السابق، الجزائر ،2009،ص12

وفي حالة خروج المنتجات تجعل هذه الحسابات دائنة وحساب 72 x مدينا ، وذلك كمايلي :

30		ح/ إنتاج مخزن	Xxx	
31	33	ح / منتجات قيد الإنتاج		Xxx
32	34	ح / خدمات قيد الإنتاج		Xxx
	35	ح / منتجات تامة		Xxx

2- المعالجة المحاسبية للأغلفة :ص 32/31/30

دراسة الغلافات التجارية و معالجتها محاسبيا

تعتبر الغلافات التجارية تلك المواد المتجهة أساسا لاحتواء المخزونات بشكل عام سواء كانت بضائع أو منتجات، المباعة للعملاء .و الغرض منها المحافظة على تلك السلع، و كذا سهولة تسليمها لتجنب عطبها أو تلفها للزبائن، مثل أوراق التغليف و غلافات المصبرات، و الزجاجات. ... إلخ[1]

و من الناحية التجارية البحتة، نميز بين نوعين من الغلافات:

1-الغلافات التالفة،-2 الغلافات المتداولة (القابلة للاسترجاع)

4-1الغلافات التالفة

تعتبر الغلافات التالفة تلك الغلافات التي تباع مع البضائع أو المنتجات إلى الزبائن بنية عدم الاسترجاع . بحيث يكون سعر بيع السلعة المباعة يمثل في نفس الوقت سعرها الإجمالي المغلف.

و يتم تسجيل و تقييم الغلافات التالفة عند الشراء بتكلفة شرائها إما:

[1] - حسام الدين الخداش، وليد زكريا صيام، عبد الناصر إبراهيم نور، **أصول المحاسبة المالية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2004

-باعتبارها تموينات أخرى و بالضبط في الحساب" 326 التغليفات " إذا كانت قابلة للاستعمال على حالتها دون إجراء أي تغيير أو تحويل عليها، و ذلك وفقا للمعالجة المحاسبية العادية للحساب 32 المذكورة في هذا الفصل.

-أو باعتبارها مواد أولية و لوازم إذا كانت غير قابلة للاستعمال على حالتها، و بالتالي يتطلب إجراء عليها تحويل أو عدة تغييرات مثل الغلافات المعدنية و الغلافات المقولبة...إلخ و ذلك بنفس المعالجة المحاسبية للحساب" 31 مواد أولية و لوازم " السابقة الذكر .و يتم استهلاكها بنفس شروط و طرق استهلاك المواد الأولية و اللو ازم.

2-4 الغلافات المتداولة (القابلة للاسترجاع)

تعتبر الغلافات المتداولة تلك الغلافات التي تبقى ملكا للمؤسسة أو في حيازتها بهذه الصفة فهي عبارة عن تثبيتات خاصة بالمؤسسة و تسجل ضمن حسابات" 218 تثبيتات عينية أخرى " ، بتكلفة شرائها عند الشراء أو تكلفة الإنتاج عند إنجازها داخل المؤسسة، و بنفس شروط و طرق معالجة التثبيتات.

غير أن هذا النوع من الغلافات المتداولة يجب اعتباره غلافات محددة و معرفة (identifiable) مثل الحاويات، البراميل المسجلة... و إذا كانت هذه الغلافات غير معرفة و غير محددة (مثل الزجاجت bouteilles en verre) فإن هذا النوع من الغلافات تعتبر تموينات و بالتالي يجب تخزينها.

إذا تم الاتفاق بين البائع و المشتري على إعادة الغلافات المتداولة (القابلة للاسترجاع)

خلال مدة معينة، فعلى المشتري التقيد بذلك.

و في حالة عدم الالتزام بالمدة و لم يتم إعادتها، حينئذ تعتبر العملية صفقة تنازل، و يتم معالجتها محاسبيا وفق القواعد السابقة للتنازل عن التثبيتات.

و عموما عند إثبات العمليات المتعلقة بالغلافات المتداولة، يجب التمييز بين ثلاث

حالات ممكنة :عند البيع ، عند الشراء ، حالة العطب.

-أ حالة البيع:

تظهر قيمة الغلافات لدى البائع باعتبارها أمانات تحت التسديد أو ديون الغلافات /المؤمنة .و ذلك بفتح حساب فرعي للحساب" 419 الزبائن الدائنون "... و ليكن ح4196 "ديون الغلافات المؤمنة أو أمانات تحت التسديد".

فإذا فرضنا أن المؤسسة باعت بضاعة بقيمة 15.000 تكلفتها ، 12.000 مع غلافات (برسم الأمان)غلافات متداولة معرفة و محددة تكلفة شرائها ، 500 على أن تعاد خلال أسبوع.

فيكون التسجيل المحاسبي كما يلي:

تاريخ البيع :

414		ح/ الزبائن	Xxx	
		ح/ منتجات قيد الإنتاج		
	700	ح/ المبيعات من البضائع		Xxx
		ح/ ديون الغلافات المؤمنة		
	4196	بيع بضائع مع غلافات يرسم الأمان		Xxx

15

600		ح/ مشتريات البضائع المباعة	Xxx	
	30	ح/ مخزونات البضائع		Xxx
		خروج البضاعة بتكلفة الشراء		

15

تاريخ الاسترجاع:

4196		ح/ ديون الغلافات المؤمنة	Xxx	
	411	ح/ الزبائن		Xxx
		استرجاع الغلافات المتداولة		

أما إذا انقضت المدة المتفق عليها، و لم يتم استرجاع الغلافات المتداولة المحددة، فإنها تعتبر بمثابة تنازل عن التثبيتات(البيع)و يتم معالجتها وفقا لما تم التطرق له سابقا في حال التنازل عن التثبيتات، مع الأخذ بعين الاعتبار عملية غلق حساب" 4196 ديون الغلافات المؤمنة"بدلا من وضع أحد الحسابات المستقبلة لقيمة التنازل مدينا.

و إذا كانت الغلافات المتداولة غير محددة و غير معرفة فتتم عملية البيع بمثابة تنازل عن تموينات.

بحيث يغلق حساب ' ' 4196 بوضعه في الجانب المدين، و وضع الحساب 708

"إيرادات الأنشطة الملحقة " دائنا.

مع مراعاة إثبات قيد خروج التغليفات(غلق حساب326

–التغليفات

-بوضع التكلفة المقابلة في الجهة المدينة لحساب " 602 تموينات أخرى مستهلكة".

ب -حالة الشراء:

في الحالة التي تكون فيها المؤسسة هي التي قامت بعملية شراء البضائع المغلفة، و هي التي تعهدت بإعادة الغلافات المتداولة خلال المدة المتفق عليها، فيتم تسجيل ، في دفاترها المحاسبية، القيود التالية (باتخاذ نفس معطيات المثال السابق) و ذلك بفتح حساب أمانات مدفوعة أو حقوق الغلافات الواجب إعادتها .

تاريخ الشراء:

380 4096 	 401	ح/ مشتريات البضائع المخزنة ح/ الموردون المدينون – أمانات مدفوعة ح/ موردو المخزونات شراء بضاعة مع غلافات برسم الإعادة	Xxx 	 Xxx

16

30 	380 	ح/ مخزونات البضائع ح/مشتريات بضائع مخزنة دخول البضاعة بتكلفة الشراء	Xxx 	Xxx

تاريخ الإعادة :

401 	 4096 	401/ موردو المخزونات ح/ الموردون المدينون إعادة غلافات متداولة	Xxx 	Xxx

أما إذا لم يتم إعادة هذه الغلافات خلال المدة المتفق عليها، أو تم الاتفاق على عدم إعادتها للبائع ، و بقيت الغلافات في حوزة المؤسسة، فإنها تقوم بإدراج هذه الغلافات ضمن أصولها الجارية أو غير الجارية حسب الظروف .أي ح 2186 "/غلافات معرفة " أو ح 326 /"التغليفات"، أو أي حساب اخر تراه

المؤسسة مناسبا لها . و في نفس الوقت غلق الحساب 4096 "أ.م.م مانات مدفوعة أو حقوق الغلافات الواجب إعادتها "في الجهة الدائنة .

فيكون وفق المثال لسابق:

من حـ 2186/ غلافات متداولة 500

إلى حـ 4096 /أمانات مدفوعة 500

اعتبار الغلافات برسم الإعادة في حكم المشتراة و اعتبارها غلافات متداولة محددة

ج – حالة العطب

يمكن أحيانا إعادة الغلافات المتداولة معطوبة، بحيث يقبل التاجر أن بعيدها و لكن بسعر أقل من السعر الأصلي .فالفرق بين السعرين يعتبر تكلفة بالنسبة للتاجر الذي استلم الغلافات (المشتري) ، و يتوجب عليه إعادتها و يعتبر إيرادا بالنسبة للتاجر الذي يستعيد (غلافاته) البائع .

فإذا فرضنا أن التاجر ' أحمد ' اشترى بضاعة بقيمة 4.000 ضمن غلافات برسم الإعادة قيمتها 500 من المورد ' محمد ' فإنه يسجل عند الاستلام القيود التالية:

380 4096	 411	ح/ مشتريات البضائع المخزنة ح/ موردون مدينون : أمانات مدفوعة ح/ موردو المخزونات شراء بضاعة مع غلافات برسم الإعادة	Xxx Xxx	 Xxx
30	380	ح/ مخزونات البضائع ح/ مشتريات البضائع المخزنة دخول البضاعة بتكلفة الشراء	Xxx	Xxx

و إذا أعاد الغلافات معطوبة، و قدر العطب بقيمة 100 فإن القيد يكون:

المطلب الثالث :الإجراءات المتعلقة بتسجيل مصاريف نقل المخزونات.

من الأمور المهمة المرتبطة بعملية المخزون هي الاتفاق بين البائع (المورد)والمشتري(الزبون)على شروط شحن البضاعة والاتفاق على من يتحمل مسؤولية دفع مصاريف شحن البضاعة، ومن الشروط المتعارف عليها هي:

-التسليم محل البائع :إن هذا الشرط يعني أن مسؤولية البائع تنتهي عندما يضع البضاعة على ظهر وسيلة النقل أي تكون مسؤولية المشتري بتحمل تكلفة نقل البضاعة المشتراة، وكذلك تحمل كافة مخاطر النقل قانونا إلى محلاته.

-التسليم محل المشتري :يعني هذا الشرط أن البائع يتحمل كافة المصاريف والمخاطر إلى أن تصل البضاعة إلى محلات المشتري، أي أنه لا يترتب على المشتري دفع أية مصاريف تتعلق بنقل وتأمين البضاعة المشتراة لحين وصولها إلى محلاته.

-فقد لا يتضمن سعر الشراء تكلفة نقل البضاعة المشتراة إلى مخازن المشتري وذلك عندما يكون الاتفاق مع البائع أن تكون شروط التسليم) محلات المشتري(، ووفق هذا النوع من الاتفاق يتحمل البائع مصاريف نقل البضاعة إلى محلات المشتري، وبالتالي لا يمكن اعتبار البضاعة كأصول(مشتريات)في دفاتر المشتري إلا عند وصولها إلى محلاته، ويكون القيد كما يلي:

30		ح/ مخزونات بضاعة	Xxx	
31		ح/ مواد و لوازم	Xxx	
32		ح/ تموينات أخرى	Xxx	
	38..	ح/ مشتريات البضاعة		Xxx

-أما إذا كان سعر الشراء يتضمن تكاليف النقل وما قد يصاحبها من نفقات تأمين وتفريغ وما إلى ذلك لكون شرط التسليم هو "محلات البائع" فهذا يعني أن المشتري هو المسؤول عن دفع هذه التكاليف الإضافية على سعر الشراء، وأن البضاعة تعتبر ملكا للمشتري بمجرد استلامها أو شحنها من محلات البائع، تعالج مصاريف نقل المشتريات في هذه الحالة كجزء من تكلفة البضاعة المشتراة .مثال: اشترت مؤسسة مواد أولية بسعر 80000 دج .وقد

تضمنت الفاتورة مصاريف النقل ب 2500 دج ، تأمين أخطار النقل . 4000 دج

381		ح/ مشتريات بضاعة	86500	
	401	ح/ موردو المخزونات		86500
		استلام الفاتورة رقم		

-نلاحظ أن كل المصاريف حملت لتكلفت الشراء.

-وبخلاف الحالتين السابقتين فقد يتفق البائع والمشتري على أن يسدد البائع بنفسه مصاريف نقل البضائع المباعة.

مثال: باعت مؤسسة بضاعة بسعر 10000 دج، ونقلها ناقل خاص ب 4000 دج نقدا، علما أن شرط التسليم محلات المشتري.

-التسجيل المحاسبي في دفاتر العميل.

380		ح/ مشتريات بضاعة	10000	
	401	ح/ موردو المخزونات		10000
		استلام الفاتورة رقم		

تسجل المشتريات بثمن الشراء فقط والمصاريف يتحملها المورد.

-التسجيل المحاسبي في دفاتر المورد:

411		حـ/ العملاء	10000	
624		حـ/ نقل الأمتعة و الأشخاص	4000	
	700	حـ/ مشتريات البضاعة المباعة		10000
	53	ح / الصندوق		4000
		إرسال الفاتورة للمورد ، و تسديد مصاريف النقل نقدا		

كما أنه قد يتفق المورد والعميل على أن يتكفل المورد بمصاريف النقل، على أن يسترجع المورد مصاريف النقل المدفوعة من الزبون وذلك كما يلي:

-يقوم المورد بتسجيل المصاريف المتعلقة بالنقل في حساب 624 نقل الأمتعة والأشخاص.

-ثم يقوم بتسجيل فاتورة البيع بتحميل هذه المصاريف للزبون.

-وعند الزبون تعتبر هذه المصاريف، كمصاريف ملحقة بالشراء وتسجل ضمن حساب ×38

مثال: باعت مؤسسة بضاعة بسعر 150000 دج، ونقلها ناقل خاص ب 20000 دج سددها المورد نقدا، علما أنه تم الإتفاق على أن يسترجعها من العميل وهذا ما أظهرته الفاتورة في اليوم الموالي. التسجيل المحاسبي في دفاتر المورد.

624		ح/ نقل الأمتعة و الأشخاص	2000	
	53	ح/ الصندوق		2000
		اليوم المالي		
411		ح/ الزبائن	170000	
	700	ح/ مشتريات بضاعة مباعة		150000
	624	ح/ نقل الأمتعة و الأشخاص		2000
		ارسال الفاتورة رقم ...		

التسجيل المحاسبي في دفاتر العميل :

380		ح/ مشتريات بضاعة	170000	
	401	ح/ موردو المخزونات		170000
		استلام الفاتورة رقم		

خلاصة الفصل:

لقد جاء النظام المحاسبي المالي بعدة تغيرات واصلاحات على الواقع المالي و المحاسبي في المؤسسة من بين هذه التغيرات، تغيرات في المفهوم وأهداف و الإطار التصوري لهذا النظام ومجال تطبيقه وقواعد التقييم التي أتى بها هذا النظام ، الذي هو عبارة عن القانون الذي يترجم بصورة مباشرة وغير مباشرة تلك المعايير المحاسبية الدولية، والذي من خلاله يمكن من تكريس المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، والفروض المحاسبية التي قامت على أساسها، وتغليب الحقيقة الاقتصادية على الجانب القانوني، أي الجوهر المضمون في المعلومة المحاسبية والمالية على القيود القانونية التي تحد من شفافيتها وصدقها في الكثير من الأحيان,والذي يمكن من الحصول على قوائم المالية بشكل واضح وصادق ما أمكن ,ويبقى بالرغم من كل هذا الجهد يجب تحسين بعض الأمور التي خلفها النظام السابق خاصة فيما يتعلق بفك الارتباط مع النظام الجبائي وتحسين أداء.

خاتمة

شمل موضوع هذا البحث كيفية التقييم و المعالجة المحاسبية للمخزونات في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)، فالمخزونات تعتبر من أهم أصول المنشأة ، سواء أكانت تجارية أم صناعية، هذا التقييم الذي يرتبط أساسا بطبيعة نشاط المنشأة، حيث تعتبر تكلفة المخزون التي يجب أن يعترف كأصل يدرج في الميزانية حتى يتحقق الأيراد المتعلق بها ، و هي القضية الرئيسية في محاسبة المخزونات .

و عليه يتوجب على المؤسسة إختبار طرق و أساليب للمعالجة و التقييم المحاسبي للمخزونات، تتناسب و طبيعة المؤسسة من أجل الحصول على قوائم مالية ذات مصداقية و شفافية، حيث يعتبر النظام المحاسبي المالي كأداة أساسية تستند عليها المؤسسات من أجل قوائم مالية مفهومة و واضحة لجميع مستعمليها.

و من خلال تطبيق النظام المالي و توفير أحسن الطرق و الأساليب في تقييم المحاسبي للمخزونات و معالجتها، يمكن لمحاسبة المخزونات من حيث التقييم و التسجيل أن تساهم في الحصول على قوائم مالية تبين الوضعية المالية للمؤسسة بصورة واضحة و تسهل مقارنتها.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: صحيحة باعتبار أن العمليات المحاسبية المتعلقة بالمخزونات كثيرة و متشبعة و أن أي خطأ أو سهو قد يؤدي إلى تغيير نتائج أصول المؤسسة مما يؤثر في النشاط المؤسسة.

الفرضية الثانية :تعتبر هذه الفرضية خاطئة لأن محاسبة المخزون هدف جميع مصالح المؤسسة .

الفرضية الثالثة: تعد هذه الفرضية صحيحة لأن الحالة المالية و الاقتصادية للمؤسسة هي الأساس في محاسبة المخزون داخل هذه المؤسسة و التي من شأنها أن تساهم في نجاح العملية التقييمية و المحاسبية للمخزون .

نتائج الدراسة :

تسعى المؤسسات الاقتصادية من وراء تسجيل العمليات المحاسبية للمخزونات إعطاء الشفافية

و المصداقية للمعلومات التي تتضمن عنصر المخزونات .

قائمة المراجع و المصادر

أ – المراجع باللغة العربية :

1-محمد بوتين ، **المحاسبة المالية و معايير المحاسبة الدولية** IAS/IFRS، الجزائر الصفحات الزرقاء، 2010،ص166

2-غربي يوسف ، توت جمال ، **المؤسسة و تسيير المخزون** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس ، السنة الجامعية ،2005/2004.

3-محمد توفيق الماضي إسماعيل ، **إدارة الموارد والإمداد** ، دار الجامعية ، الإسكندرية، 1999.

4-مصطفى زهير ، **إدارة المشتريات و المخازن** ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت،1983،ص125.

5-شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**، الجزء الأول، مكتبة الشركة بوداود، الجزائر،2008،ص13

6-حسام الدين الخداش، وليد زكريا صيام، عبد الناصر إبراهيم نور، **أصول المحاسبة المالية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2004

7-لبوز نوح ، **مخطط االنظام المحاسبي المالي الجديد** ، مؤسسة الفنون المطبعية و المكتبية لولاية بسكرة، الجزائر،2009،ص112.

ب – المراجع باللغة الأجنبية :

1-Mc belaid et autres, comtabilité **et suivie des stocks conforme au nouveau (scf),**alger,pages bleus editions,2011.

2-stéphane brun, guide d'application des normes IAS /IFRS,alger : berti editions,2011.

ج- مذكرات التخرج و الأطروحات :

1-مذكرة تخرج لنيل شهادة الدراسة الجامعية التطبيقي ، **تقنيات تسيير المخزونات** ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير دائرة المحاسبة ، جامعة الجزائر ، يحيى أحمد بابا حاجي محمد الهاشمي ، دفعة 2002، ص18-19.

2-بوفلوح عمر، قاتر نصر الدين، مذكرة تقني سامي، **تسيير المخزونات**، م و م في التكوين المهني ، المحمدية، دفعة 2003،ص47.

د- المواد القانونية و القرارات :

1-الجريدة الرسمية ، العدد 74 بتاريخ 25 نوفمبر 2007، القانون 11/07، المتعلق بالنظام المحاسبي المالي ن المادة 03 ،ص03.

2-الجريدة الرسمية العدد 19 من يوم الأربعاء 28 ربيع الاول عام 1430 هجري الموافق ل 25 مارس 2009.

3-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد رقم 90،ص19.

هـ – المداخلات و المحاضرات :

1-أيت احمد مراد، أبحري سفيان، مداخلة بعنوان النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر تحديات و أهداف،ملتقي دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وأليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS جامعة سعيد دحلب البليدة، من 13 إلى 15 أكتوبر 2009 ،ص07.

ملخص الدراسة :

تعالج هذه المذكرة التقييم المحاسبي للمخزونات في ظل النظام المحاسبي المالي ، حيث تناولنا المفاهيم المتعلقة بكل من المخزونات و ذلك بتوضيح طرق التقييم و المعالجة المحاسبية و كذلك تقويم حركة المخزونات في مختلف العمليات بما أقر النظام المحاسبي المالي من طرق و كيفيات، لما يساهم من توفير قوائم مالية تمتاز بشفافية و الصدق و كذلك تساهم في كسب ثقة مستخدميها من أجل الحكم على الوضعية المالية للمؤسسة، و هذا ما يعمل النظام المحاسبي المالي على توفيره.

الكلمات المفتاحية :

تقييم المخزونات، طرق التقييم، المعالجة المحاسبية، الوارد أولا الصادر أولا.

Abstract :

This note addresses the accounting avaluation of stocks under the financial accounting (FIAS) ,where we have addressed the concepts that have relationsheep with stocks and that is, by clarifying the methods of evaluation and accounting processing ,and also evaluating the movement of stocks in different operations, with the financial accounting system approved methods and entities . this helps to have transparent and honest financial lists and also contributes to the trust of its users in order to judge the financial accounting system provides.

Key words :

Stock, evaluation of stocks ,methods of evaluation, accounting evaluation.